وحول موضوع مشاركة المرأة في الثورة، عقدت اللجنة الثقافية، في ختام الحلقة الدراسية، ندوة لمناقشة هذا الموضوع حضرها الأخوة والرفاق نايف حواتمه، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وأبو علي مصطفى، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وصخر حبش، أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، وطلال ناجي، الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية القيادة العامة، ود. سمير غوشة، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي، وأبو العباس، الأمين العام المساعد لجبهة التحرير الفلسطينية.

وقد بدأت الأخت مي صايغ، الأمينة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الحوار بشكر الأخوة في قيادة الثورة على مشاركتهم الاتحاد في هذه الحلقة من أجل الوصول إلى تبني رؤية نضالية متقدمة موحدة تسمح بالاتفاق على حلول علمية وإيجابية لمسألتي تنظيم مشاركة المرأة الفلسطينية لتحرير الوطن وبناءه، وتطوير هذه المشاركة. وأوضحت انه ثبت من خلال جلسات البحث التي تمت في اليومين السابقين، أن هناك تقصيراً واضحاً من جانب الثورة إزاء فهمها لواقع الشعب الفلسطيني، ويتضح هذا التقصير بالنقص الهائل في المعلومات حول أوضاع المرأة الفلسطينية. كما أنه استناداً إلى المناقشات التي جرت، ثبت أنه لا يمكن فهم دور المرأة الفلسطينية من خلال مدى مشاركتها في الانتاج أو بارتفاع نسبة المتعلمات من النساء الفلسطينيات فقط، بل رؤية السمات الخاصة بها كجزء من شعب يناضل من أجل التحرر والعودة وتقرير المصير؛ هذا الموضوع الذي يطرح دور المرأة في الثورة كمدخل، وكأساس، لدراسة دورها في المجالات المختلفة، بحيث يصب دورها في مجالات المشاركة المختلفة في مسألة تطوير شرط مشاركتها في الثورة الفلسطينية، ودور الثورة الفلسطينية في تطوير دور المرأة.

وأوضحت الأخت مي، أن المرأة ما زالت، في الثورة، وحتى في ممارستها للعمل العسكري، مادة ادعائية للتنظيم، وليس تطويراً لوضع النساء وإعطائهن دورهن الحقيقي، وما زالت أيضاً رصيداً احتياطياً للتنظيمات المختلفة، ومجالاً حيوياً لاستغلال الرجل. ويظهر ذلك بوضوح كما قالت: في انتخابات اتحادنا. كما أن أنظمة م.ت.ف.، رغم ارتفاع نسبة مشاركة النساء في مؤسساتها المختلفة، لا تتضمن أي إشارة لأوضاع المرأة الأم. وان إغفال هذه المسألة، تضيف الأخت مي، لذو أهمية بالغة الدلالة، خصوصاً وانها أخذت تلقى اهتماماً، حتى لدى الشعوب المتخلفة، وان العالم بدأ ينظر إلى قضية الانجاب كوظيفة اجتماعية. وبعد ذلك تقدمت الأخت سلوى العمد بورقتها «ملاحظات حول واقع المرأة في الثورة»، (أنظر الموضوع في **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٣، نيسان – ابريل ١٩٨١) وفيها مقدمة نظرية حول مفهوم قضية المرأة وحريتها مع نشوء المجتمع البرجوازي وعرض لواقع المرأة في الثورة الفلسطينية.

وبعد أن انتهى الاتحاد من تقديم وجهة نظره، فتح باب النقاش حو الموضوع وبدأ الأخوة الأمناء العامون لقيادة فصائل المقاومة بعرض وجهات نظرهم. فتقدم الرفيق **نايف حواتمه** بمداخلة طويلة ركز فيها على أن المشكلة تكمن في المنهج، أو بالأحرى في النظرة الغالبة التي ينظر بها إلى قضايا الثورة ومن ضمنها قضية المرأة. وعلق على عدم تقنين نضال المرأة في الميثاق الوطني الفلسطيني بقوله: إن هذا صحيح والسبب يكمن في أن هذا الميثاق وضع من فئة صاحبة منهج برجوازي عميق بدرجة يمينية، لأنه ينظر إلى قضايا المرأة بكل ما في المنهج البرجوازي من معنى، ولذلك لم يتطرق إلى قضايا المرأة ليطرحها بأشكال وصيغ تنظيمية. وتعليقاً على ما يجري في اتحاد المرأة، فيما يتعلق بالانتخابات والأعداد الهائلة التي تنتسب للاتحاد لمجرد الادلاء بأصواتها، قال: إن الاتجاه البرجوازي في الثورة ليس مع التأطير التنظيمي للمرأة، ليس للمرأة فقط وإنما للجماهير العريضة، وما يجري في اتحاد المرأة هو أن قيادات الاتحاد متواطئات مع قيادة المقاومة في هذا الموضوع، لأنهن لا يشكلن سداً منيعاً في وجه القيادات. ليتصدين لهذا الأسلوب في الانتخابات، والقيادات ستستجيب إلى هذا التصدي. ويرى الرفيق حواتمة أن حظ المرأة الفلسطينية أوفر من حظ المرأة العربية، لأن مجرى تطور العملية الثورية تميز بالكفاح المسلح، وفي مجرى هذه العملية ابتدعت أشكال وصيغ متعددة لانتزاع المرأة من سباتها العميق والزج بها في الكفاح. ورد حواتمة على تساؤلات طرحت من قبل المشاركات عن مدى اهتمام الجبهة الديمقراطية بدور المرأة؛ وحول القائه المسؤولية، في حديثه، على عاتق اتحاد المرأة بشكل خاص في تحسين وضع المرأة في الثورة فقال: «انني